التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق

د. أحمد عمر الراوي
الجامعة المستنصرية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الملخص

مرت الصناعة النفطية في العراق بحقب مختلفة ، بدأت بهيمنة الشركات الغربية على استثمار النفط العراقي في عشرينيات القرن الماضي،مرورا بعملية تأميم حصص تلك الشركات بداية السبعينيات، وانتهاءا بالسياسات الجديدة التي اعتمدتها الحكومة العراقية مؤخرا، التي تمثلت بالتعاقد مع من الشركات العالمية لتطوير الصناعة النفطية .بسبب ما الت اليه الصناعة النفطية من تراجع في قدراتها الفنية والمادية نتيجة ظروف الحروب والحصار المفروض على العراق قبل عام ٢٠٠٣.

وقد طرحت الحكومة العراقية تراخيص للتعاقد في تطوير الحقول النفطية المنتجة.من خلال جولتي منافسة شارك فيها عدد من الشركات والتكتلات العالمية.للدخول بعقود طويلة الامد لتطوير الحقول النفطية مقابل اجور محددة لقاء كل برميل منتج.وقد تم التعاقد مع عدد من الشركات التي فازت بعقود تطوير الحقول النفطية (مجنون ، الحلفية ،غرب القرنة ،الغراف،بدرة) ويتوقع ان يرفع تنفيذ هذه العقود الطاقة الانتاجية من معدلاتها الحالية التي تقدر ٢مليون برميل/يوم الى نحو١٢ مليون برميل /يوم من النفط الخام مطلع العقد الثاني من القرن الحالي .

وقد اثارت تلك العقود جدلا واسعا بين مؤيد ومعارض لها، بحجة ان العقود المشار اليها ينقصها السند القانوني وانها عودة الى سيطرة الشركا ت العالمية على الثروة النفطية العراقية.

aAbstract of research which marked as licensing oil and its role in future oil industry in Iraq

Iraq's oil industry has been passed in different periods , began with domination of Western companies to invest in Iraqi oil at twenties of the last century , through the process of nationalization of the shares of those companies , beginning of the seventies , and ending with the new policies adopted by the government recently, which was contracting with international companies to develop the oil industry , because of what the outcome of the oil industry from a decline in artistic and physical ability as a result to the conditions of war and embargo imposed on Iraq before 2003.

The Iraqi government has introduced licensing of a contract to develop oil fields produced through two rounds of competition involving a number of companies and global conglomerates to enter long-term contracts to develop oil fields in return for wages for every specific product onto a barrel. It has been contracted with a number of companies that won contracts to develop oil fields like (Majnoon , Al-Halfiyah , West Al- Qurnah , Al-Gharraf and Badrah) , it is expected to boost the implementation of these contracts, production capacity from the current rates, estimated at 2 million barrels / day to about 12 million barrels per day of crude oil beginning of the second decade of this century.

Such contracts have raised heated debate between supporters and opponents arguing that its contracts referred to lack legal basis and return it to the control of overseas companies on Iraq's oil wealt

المقدمة:

تؤكد معظم الدراسات الاستكشافية إن العراق يمتلك ثالث احتياطي نفطي عالمي مؤكد ،وأصبح ذلك حقيقة لم تعد مقتصرة على المهتمين بالجوانب الفنية بل يعرفها الجميع .مما جعل العراق محل أنظار الدول الغربية ، وأصبح مغريا للسيطرة على ثروته النفطية في ظل تزايد الطلب على النفط عالميا. وان الهيمنة على النفط العراقي لم يكن وليد الظروف الحالية وإنما يعود إلى بدايات اكتشاف النفط بالعراق في عشرينيات القرن الماضي .

وقد مرت الصناعة النفطية بالعراق بحقب مختلفة بدأت بهيمنة الشركات الغربية الأوربية على استثمارا لنفط بتحويل شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق بعد معاهدة لوزان،حيث وضع العراق تحت الانتداب البريطاني. ثم جاءت حقبة تأميم حصص الشركات الغربية بداية السبعينات وتحولت الصناعة النفطية من سيطرة الشركات الغربية إلى صناعة وطنية في معظمها .بعدها توقفت عمليات الاستخراج والتصدير بداية التسعينات لتشكل نقطة الرجوع إلى بدايات الاكتشاف في الكميات المستخرجة، نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بعد حرب عام ١٩٩١. واليوم وبعد حصار أكثر من ثلاثة عشر سنة تقادمت فيه منظومات الصناعة النفطية في جميع مراحلها الاستخراجية والتصديرية وهجرة الكثير من القوى الفنية النفطية الوطنية خارج العراق لأسباب كثيرة منها الظروف الأمنية الحالية في العراق والظروف الاقتصادية الصعبة في الماضي ، باتت الحاجة ملحة إلى إمكانيات فنية ومالية عالية لإعادة تأهيل الحقول والمنشات النفطية العراقية القائمة من خلال الاستعانة بالشركات الأجنبية .وقد اختلفت الرؤى حول عملية الاستعانة بالشركات الغربية ،بين الشراكة بالإنتاج وبين التراخيص النفطية لقاء حصص يتفق عليها .وهذا ما ذهبت إليه وزارة النفط بالعمل بالتراخيص التي تهدف إلى إعادة تأهيل الحقول القائمة وتطوير استثمارها . وقد أثارت هذه التراخيص جدلا ليس فقط بين السياسيين وإنما أيضا في أوساط المتخصصين بالصناعة النفطية .وهذا الجدل ما ذهب بعض منه إلى اعتبار التراخيص هو رهن الحقول النفطية القائمة بيد الشركات الغربية. ومنه ما ذهب إلى ضرورة العمل بهذه التراخيص للحاجة الملحة والسريعة لتطوير القدرات التصديرية للحصول على العوائد المالية التي يحتاجها العراق لإعادة بناء اقتصاده المدمر.

المبحث الاول: الثروة النفطية ..استكشافها وتأثير الحروب عليها

أولا : الثروة النفطية في العراق- نبذة تاريخية

من المعروف ان العراق كان جزءا من الإمبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر وحتى سقوط هذه الإمبراطورية نهاية الحرب العالمية الثانية حيث دخل تحت الانتداب البريطاني فيما بعد احتلاله. وكان العراق يتكون من ثلاث ولايات هي بغداد والموصل والبصرة. وكان من أول اهتمام الاحتلال البريطاني هو الاستكشاف عن النفط في الأراضي العراقية خاصة بعد اكتشافه في مناطق مجاوره في إيران رغم أن البريطانيين قد اهتموا بموضوع النفط العراقي منذ العام ١٩١٢ عندما أسسوا شركة النفط التركية التي كان من أهدافها استثمار نفط الموصل ، والتي تم تحويا اسمها فيما بعد إلى شركة نفط العراق. وكانت هذه الشركة تضم حصص لشركات هولندية وأخرى ألمانية إضافة إلى مشاركة كولبنكيان الذي كان له الدور الأكبر لتأسيس الشركة وبنسبة ٥% . وكانت حصة الشركات البريطانية النسبة الأكبر التي بلغت ٤٧,٥% .هذه الحصص اختلفت بعد الحرب العالمية الثانية ودخول العراق تحت الانتداب البريطاني في العام ١٩١٩[١]. وفي عام ١٩٢٣ وقعت معاهدة سيفر التي تم فيها الاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق وحصول انتداب فرنسي على سوريا، وقد تم التوقيع على اتفاقية نفطية عقدت في سان ريمو منحت فرنسا بموجبها حصة في نفط العراق بنسبة٢٥% ، وهي تعادل حصة ألمانيا بالشركة . ودعت الاتفاقية إلى تعاون وثيق بين بريطاني وفرنسا في استثمار النفط العراقي. وما أن انفرجت مشكلة الموصل باعتبارها ولاية عراقية عندما أصدرت عصبة الأمم قرارها في كانون الثاني من عام ١٩٢٥حتى أصبحت شركة النفط التركية (شركة نفط العراق) المملوكة للبريطانيين جل اهتمامها باستثمار النفط الواضح للعيان الواقع قرب مدينة كركوك[٢] ، حيث فاض على المنطقة فرق من الجيولوجيين من الشركات المساهمة في الشركة المذكورة. الذين لم يبذلوا جهدا كبيرا في اكتشاف النفط الذي كانت دلائله واضحة للعيان المتمثل بالغاز المنبعث من سطح الأرض ،والذي يشير إلى وجود حقل نفطي كبير يمتد لمسافة مائة كيلومتر. وهكذا اكتشف حقل بابا كركر شمال كركوك ،وكان ذلك في تشرين اول ١٩٢٧.ويعد هذا الحقل ،الذي يقدر احتياطية بنحو ١٦ بليون برميل، سببا في تغير مجرى الحياة بالعراق ومحل اهتمام وإطماع شركة نفط التركية التي غيرت اسمها بعد اكتشاف هذا الحقل إلى شركة نفط العراق وذلك في عام ١٩٢٩.وفي عام ١٩٣٤انضمت الشركات الأمريكية في شركة نفط العراق إلى شركتين اخريتين هما شركة جيرسي وسكوني (عرفت فيما بعد باسم موبيل) وتقاسمت الشركتين الحصة الأمريكية البالغة ٢٣,٧٥%[٣].

وفي آذار عام ١٩٣١ أبرمت شركة نفط العراق اتفاقا مع الحكومة العراقية حصلت بموجبه حق الاستثمار لمناطق تقع إلى الشرق من نهر دجلة مقابل قيام الشركة بإنشاء خط أنابيب يصل الى البحر المتوسط . وفي عام ١٩٣٨ حصلت شركة نفط البصرة وهي شركة تابعة لشركة نفط لعراق على امتياز للتنقيب في المنطقة الجنوبية ولمدة ٧٥ سنة ، وأصبحت بذلك جميع الأراضي العراقي تحت سيطرة شركة نفط العراق.

وغالبا ما كانت شركة نفط العراق التي تملكها الشركات الغربية،خلال مدة عملها في العراق في حالة نزاع مع الحكومة العراقية حول عدة أمور منها العائدات النفطية والبطء في تنمية إنتاج النفط وبناء المصافي والتمثيل بالشركة ،وقد انتهت كل هذه الخلافات بقيام الحكومة العراقية في العام ١٩٧٢ بتأميم صناعة النفط بالعراق[٤].

ثانيا : تأثير الحرب على الصناعة النفطية بالعراق:

في العام ١٩٨٠ بدأت الحرب العراقية –الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات لتنتهي في العام ١٩٨٨،وكانت هذه الحرب عبارة عن صراع اتسم بالشراسة والقوة لما أدت إلى من خسائر جسيمة بالموارد البشرية والمادية في كلا البلدين.وكانت من جملة الأضرار تدمير العديد من الآبار النفطية العراقية وتوقف للصادرات النفطية عبر الخليج العربي منطقة الصراع.

وقد استفادت شركات النفط من هذه الحرب بإخراج كل من إيران والعراق من السوق النفطي الدولي ، مؤديا ذلك إلى ارتفاع الأسعار رغم ما قامت به بعض دول المنطقة النفطية بزيادة إنتاجها للتعويض عن النفط العراقي والإيراني، وفي مقدمة هذه الدول هي السعودية والكويت.وقد حاول العراق الاتجاه نحو الشركات اليابانيه لزيادة الاستثمار بالصناعة النفطية والتعويض عن الخسائر التي سببتها الحرب لاسيما في منطقة حقل مجنون.

وفي عام ١٩٩١ شهد العراق حربا من قبل تحالف غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اثر دخول القوات العراقية الكويت. اذ كان الهدف من التحشيد الغربي لإخراج العراق من الكويت هو المحافظة على النفط وإبقاءه خارج سيطرة النظام العراقي.وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش صراحة في رسالة التهديد الموجه إلى العراق ، بان أعمالنا وطراز حياتنا وحريتنا وحرية الدول الصديقة ستتضرر إذا ما وقعت الاحتياطيات النفطية الكبيرة بيد صدام حسين. وبذلك شنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها حربا شرسة قصفت فيها معظم المنشاءات الصناعية ومنها المنشاءات النفطية .

وبعد انتهاء الحرب فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على العراق استمر أكثر من ثلاثة عشر عاما انتهت باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.وقد قيدت العقوبات وشلت معظم النشاط الاقتصادي لاسيما في المجال الصناعي ومنعت العقوبات المفروضة على العراق استيراد او تصدير السلع والمعدات والمستلزمات الفنية ومنها ذات العلاقة بالقضايا الطبية والإنسانية والتعليمية من والى العراق ،وكان في مقدمة السلع المشمولة بالحضر هو النفط العراقي ' وبذلك توقفت صادرات النفط العراقي بشكل شبه تام ' لاسيما قبل توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة في نهاية العام ١٩٩٥.حيث سمح بموجب برنامج خاص ومحدود(برنامج النفط مقابل الغذاء) وبأشراف مباشر من قبل الأمم المتحدة تصدير كميات محددة من النفط العراقي ووضع عوائدها في بنوك خاصة تحت حساب خاص بمتابعة وأشراف لجان الأمم المتحدة.وكانت لهذه العقوبات تأثير بالغ الخطورة على مجمل نواحي الحياة بالعراق مؤدية إلى تراجع الأنشطة الإنتاجية والخدمية وبالتالي تراجع مؤشرات الحياة الحيوية في مقدمتها الغذاء والصحة،مسببة بذلك وفاة مئات الألوف من الأطفال والشيوخ نتيجة نقص الغذاء والدواء. وكانت المؤسسات الصناعية وفي مقدمتها مؤسسات الصناعة النفطية، اكثر المؤسسات تضررا لعدم القدرة على الاستمرار بسبب نقص المواد الأولية والأدوات الاحتياطية التي تتطلبها تلك المؤسسات . حيث تقادمت هياكلها الإنتاجية وعدم القدرة على الإنتاج والتصدير فانخفضت عمليات إنتاج النفط من معدل تجاوز ٣ مليون برميل في عام ١٩٨٩الى اقل من ٥٠٠الف برميل يوميا خلال سنوات العقوبات حتى عام ١٩٩٦ ،لترتفع الكميات المنتجة والمصدرة من النفط العراقي بموجب قرار النفط مقابل الغذاء إلى ما قيمته ٢ مليار دولار كل ستة اشهر[٥].

وجاءت حرب عام ٢٠٠٣ لتؤدي إلى تدمير اكبر في البنى التحتيه للاقتصاد العراقي لاسيما في مجال الطاقة والمواصلات ،ووضعت الحرب العراق تحت الاحتلال والإدارة الأمريكية المباشرة وأصبحت الصناعة النفطية تحت هيمنة المحتل وسياساته في إرجاع الشركات الغربية للعمل في العراق . بحجة إن الصناعة النفطية بالعراق قد أصابها التقادم وباتت غير قادرة على تطوير وتنمية العائدات النفطية التي يحتاجها العراق لإعادة بناء ما دمرته الحرب. ومما ساعد في هذا التوجه هو الوضع السياسي والامني وخسارة الكثير من الكوادر البشرية المؤهلة بسبب خروجها خارج العراق ،وعدم توفر الاستثمارات المالية الكبيرة التي تحتاجها

الصناعة النفطية. عليه لابد من الاستعانة بالخبرات ورؤوس الأموال الأجنبية لتطوير الصناعة النفطية في العراق.

ثالثاً : احتياطيات النفط العراقي:

يمتلك العراق احتياطيات نفطية مؤكدة لا تقل عن ١١٥ مليار برميل نفط ، ويكمن المقدار الأكبر من هذا النفط في جنوب البلاد . وتختلف تقديرات الخبراء في تقدير الاحتياطيات غير المؤكدة ،لان الاستكشافات النفطية لم تشمل سوى ١٠% من الأراضي العراقية . حيث يرى بعض الخبراء أن المكامن النفطية العميقة الواقع معظمها في منطقة الصحراء الغربية يمكن أن تكون مصادر نفطية إضافية (قد تصل الى ١٠٠ مليار برميل أخرى أو أكثر – حسب بعض الآراء المتفائلة ونحو ٤٥ مليار برميل حسب الآراء الاخرى) ، لكن هذه المناطق لم يجر استكشافها بعد. وتشير بيانات الجدول (١) الى الاحتياطات المقدرة لبعض الحقول النفطية في العراق.

وتتفاوت نوعية النفط العراقي من حيث كثافته ، إذ تتراوح الكثافة النوعية مابين ٢٢ درجة (الثقيل) الى ٣٥ درجة (متوسط الخفيف) حسب مقياس معهد البترول الأمريكي API . ويعود معظم ما يصدره العراق من النفط الخام إلى الحقلين الكبيرين الرميلة وكركوك ، إذ يمتد حقل الرميلة الجنوبي ليصل إلى داخل الأراضي الكويتية، ويحتوي نحو ٦٦٠ بئراً تنتج ثلاثة أنواع من النفط ، وهي نفط البصرة الخفيف (٣٤ درجة API) ، والبصرة المتوسط (٣٠ درجة API ويحوي ٢.٦ % كبريت) ، والبصرة الثقيل (الذي تتراوح نوعيته بين ٢٢-٢٤ درجة API و٣.٤ % كبريت) [٦]. هذا وقد تهبط نوعية النفط نتيجة التعامل السيئ مع الاحتياطي ، إذ قد تزداد نسب الماء نتيجة الضخ المفرط خاصة عند استخدام طريقة الحقن بالماء، أو إعادة حقن نفط الوقود الزائد ومخلفات المصافي والنفط المنزوع الغاز، مما قد يؤدي إلى زيادة في لزوجة النفط مما يجعل استخراجه من الأرض أكثر صعوبة وأغلى كلفة

جدول (١) الاحتياطيات المقدرة والمعروفة لبعض حقول النفط الكبيرة في العراق

التسلسل	الحقول	الاحتياطي(مليار برميل)
أولا	حقول الجنوب :	
	١- حلفاية	٣.٥
	٢- أبن عمر(نهران عمر)	٦
	٣- مجنون	٢١
	٤- غرب القرنة	١٥
	٥- طوبة	١
	٦- رطاوي	٢
ثانياً	حقول الوسط:	
	٧- شرقي بغداد	١١
ثالثاً	حقول الشمال	
	٨- خور مالة	١
رابعاً	بقية الحقول	غير معروف
	مجموع الاحتياطي المعروف	٦٠ تقريبا

المصدر

www.crudedesigns.org marked as licensing oil and its role in Iraq.

وتضم حقول النفط الشمالية إضافة إلى حقل نفط كركوك ،كلا من حقول باي حسن وجمبور وخباز وعجيل وعين زالة وبطمة وسفاية . كما هناك حقل كبير اخرهو حقل شرق بغداد والذي بدأ إنتاجه عام ١٩٨٩ ،وبلغ هذا الإنتاج قبل عام ٢٠٠٣ بنحو٥٠ ألف برميل يوميا من النفط الثقيل ٢٣ درجة API ، فضلا عن ٣٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي

المبحث الثاني : واقع الصناعة النفطية العراقية :

أولاً : القدرة الانتاجية للعراق من النفط الخام:

لقد بلغ انتج النفط الخام العراقي ذروته في كانون الأول ١٩٧٩ عندما وصل الى ٣.٧ مليون برميل يوميا. كما حقق اعلى انتاج اخر في تموز ١٩٨٩ عندما بلغ ٣.٥ مليون برميل باليوم. وبعدما هبط الى أدنى مستوياته في عام ١٩٩١ . ثم بعد ذلك بدأ الانتاج العراقي من النفط يزداد ببطء عام ١٩٩٦ ليصل نحو ٦٠٠ألف برميل يوميا معظمها لسد الاحتياجات المحلية . وبقبول العراق قي أواخر عام ١٩٩٦ قرار الأمم المتحدة ٩٨٦ الذي أسس لما يعرف لبرنامج النفط مقابل الغذاء، تزايد انتاج النفط العراقي على نحو أسرع فبلغ ١.٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٧ ثم الى ٢.٢ مليون برميل يوميا عام .١٩٩٨ وارتفع الانتاج الى معدل ٢.٥ مليون برميل يوميا خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠١ . وكان اعلى انتاج قد تحقق هو في الاشهر الاخيرة من العام ٢٠٠٢ وبداية ٢٠٠٣ ،حيث بلغ الذروة عند ٢.٥٨ مليون برميل يوميا في كانون الثاني ٢٠٠٣ قبل الغزو الامريكي للعراق [٧].

لكن الانتاج قد تراجع بسبب ظروف الاحتلال وتداعياته على الوضع الامني والاقتصادي خلال السنوات ٢٠٠٣/٢٠٠٤لوبدأ يعود للارتفاع اعتباراً من آيار ٢٠٠٥ ، حيث بلغ الانتاج الصافي بنجو١.٩ مليون برميل يوميا من المجموع الكلي البالغ ٢.١ مليون برميل (بما فيه من كميات الماء والنفط المعاد حقنه). واستمر الانتاج بهذا المعدل مع زيادات بسيطة .وأنه لايمكن زيادة الانتاج الا بعد تأهيل الحقول النفطية المنجة بسبب ما يعاني منه القطاع النفطي من تدهور البنى التحتية المتمثلة بمستلزمات الانتاج. .ويتوقع ان تصل الانتاج العراق من النفط الخام الى معدلات كبيرة تصل الى ١٢مليون برميل بحلول عام ٢٠١٦ بعد تنفيذ التراخيص التي وقعها العراق مع الشركات العالمية للحقول المنجة حاليا.

ويشكل العراق موقعاً نفطياً جاذباً للاستثمارالى درجة كبيرة،إذ لايوجد فيه سوى ١٧ حقلا مطوراً من أصل ٨٠ حقلاً مكتشفاً ومع قليل من الآبار العميقة مقارنة بجيرانه . وعموما لم يتم حفر سوى ٢٣٠٠ بئراً في العراق (منها حوالي ١٦٠٠ بئرا فقط تنتج النفط فعليا) مقارنة بحوالي مليون بئر في تكساس[٨] .

لقدعانت الصناعة النفطية من قدرتها على التطور بسبب عدم امكانية الحصول على أحدث تقنيات صناعة النفط (مثلاً الحفر الزلزالي الثلاثي الابعاد أو الاتجاهي أو العميق وطريقة الحقن بالغاز). واستخدم العراق بدلاً عن ذلك أساليب هندسية متخلفة (مثل الضخ المفرط ، وحقن الماء الى درجة التفييض أحياناً) وذلك من أجل ادامة الانتاج . كذلك فقد لحقت أضرار بحقول النفط بعد الغزو الامريكي جراء أعمال النهب .

جدول (٢)معدل الطاقة الانتاجية لحقول النفط العراقي للفترة٢٠٠٠/٢٠٠٢

حقول جنوب العراق	حقول شمال ووسط العراق
شمال الرميلة (٠.٨ مليون برميل يوميا)	كركوك (٥٥٠- ٧٠٠ ألف برميل يوميا)
جنوب الرميلة(٠.٥ مليون برميل يوميا)	باي حسن (١٠٠ – ١٥٠ ألف برميل يوميا)
غرب القرنة (٢٥٠ ألف برميل يوميا)	جمبور(٧٥ – ١٠٠ ألف برميل يوميا)
الزبير(٢٠٠ – ٢٤٠ ألف برميل يوميا)	خباز(٣٠ ألف برميل يوميا)
ميسان/ بزركان(١٠ الاف برميل يوميا)	عجيل (٢٥ ألف برميل يوميا)
مجنون(٥٠ ألف برميل يوميا)	شرق بغداد (٢٠ ألف برميل يوميا)
جبل فوقي (٥٠ ألف برميل يوميا)	عين زالة / بطمة (١٧-٢٠ألف برميل يوميا)
أبو غراب(٤٠ ألف برميل يوميا)	
لحيس (٣٠- ٥٠ ألف برميل يوميا)	

المصدر:د.فيروخ ديمرين واخرون، دراسات في نفط العراق ، ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد الأول، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ،ص ٦٥ .

وقد بلغت طاقة العراق الانتاجية من النفط قبل عام ٢٠٠٣ بمقدار يتراوح بين ٢.٨ – ٣.٠ مليون برميل يومياً،يصدر منه ما يتراوح ٢.٣- ٢.٥ مليون برميل في اليوم (من بينها النفط المصدر عن طريق الصهاريج). ومن بيانات الجدول(٢) نجد ما يقارب ٢ مليون برميل في اليوم من الطاقة الانتاجية كان يأتي من حقول نفط الجنوب ونحو١ مليون برميل في اليوم من حقول النفط الشمالية .

ثانيا: صناعة المنتجات النفطية في العراق.

كانت طاقة التكرير القائمة في القطر قبل عام ١٩٩٠ بحدود ٧٠٠ إلف برميل يوميا موزعة على ثلاثة مراكز كبيرة وهي : مجمع مصافي صلاح الدين شمالا والدورة في الوسط والبصرة في الجنوب (لاحظ جدول ٣). وقد تعرضت جميع منشآت التصفية المذكورة إلى إضرار بالغة في إحداث عام ١٩٩٠ ،وتم إعادة أعمارها من قبل الكادر الوطني اعتمادا على الإمكانيات الذاتية وما متوفر من المواد الاحتياطية ومناقلة قسم منها فأعيدت جميع وحدات التكرير للعمل .

جدول(٣) طاقات تكرير النفط الخام في العراق عام ٢٠٠٦

المصافي	ألف برميل /يوم				الدهون ألف طن/السنة
	التكرير	التكرير الفراغي	تحسين البنزين	هدرجة المقطرات الخفيفية والوسطية	الوحدات التحويلية
مجمع صلاح الدين	٣١٠	٦٥	٤٦	١٨٢	(٣٨) تكسير بالهيدروجين	٢٥٠
الدورة	١١٠	-	١٥	٣١	-	١٢٠
البصرة	١٧٠		١٦	٧٠	-	١٠٠
المصافي الصغيرة	١٣٦	-	-	-	-	-
المجموع	٧٢٦	٦٥	٧٧	٢٨٣	٣٨	٤٧٠

المصدر. مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الورقة القطرية لجمهورية العراق، عمان، ايار ٢٠٠٦.ص٢٣.

كما تم زيادة طاقة التصفية إلى ٧٢٦ ألف بزميل باليوم عام ٢٠٠٦ لاستيعاب الطلب المتزايد على المنتجات وذلك بإنشاء مصافي ذات طاقات صغيرة تم تصنيعها محليا . إلا إن العراق لا يزال يعاني من عجز في سد حاجة الاستهلاك المحلي المتزايد لكل من منتج الكازولين ،النفط الأبيض ،زيت الغاز ،والغاز السائل، وذلك بسبب الأعمال التخريبية التي تتعرض لها أنابيب النفط الخام المغذية للمصافي ، وكذلك أنابيب نقل المنتجات ووسائل النقل الأخرى .

أن تعرض محطات الطاقة الكهربائية الحرارية إلى الدمار واستبدالها بمحطات توليد توربيني لاختصار الزمن لتوفير الطاقة الكهربائية أدى إلى تقليل استهلاك زيت الوقود في المحطات الحرارية واستخدام زيت الغاز كوقود للمحطات البديلة مما تسبب بحدوث فائض كبير في زيت الوقود الذي تنتجه المصافي الحالية. مما استوجب أجراء حلول سريعة لاحتواء هذه المشكلة في الوقت الحاضر وذلك بتصدير جزء منه حسب الإمكانيات التسويقية وحقن الباقي في بعض الآبار النفطية لحين تنفيذ مشاريع الوحدات التحويلية (وحدات التكسير).

وحاولت وزارة النفط العراقية أعتماد خطة تهدف إلى توفير المنتجات النفطية لتلبية الطلب المحلي المتنامي إضافة إلى تصدير الفائض منها، وتحسين النوعية وصولا إلى المواصفات الدولية المعتمدة ، وبالاتجاهات التالية [٩]:-

١- إنشاء مصفى جديد في المنطقة الشمالية بطاقة ٧٠ ألف ب/ي والعمل على زيادة طاقات تكرير المصافي القائمة وإنشاء مصافي صغيرة بطاقة إجمالية مقدارها ٢٢٠ إلف ب/ي وبهذا تصبح مجموع الطاقة الكلية المضافة في عام ٢٠١٠ هي ٢٩٠ ألف ب/ي .
٢- إنشاء مصافي تكرير جديدة متطورة وبطاقة كلية تصل إلى ٤٤٠ ألف ب/ي (مصفى بطاقة ١٤٠ ألف ب/ي وآخر بطاقة ٣٠٠ ألف ب/ي للفترة من عام (٢٠١١ إلى ٢٠١٢)

٣- تطوير مصافي التكرير الحالية لتحسين نوعية المنتجات بما يلاءم المواصفات العالمية وذلك بإضافة ٦ وحدات تحسين البنزين بطاقة كلية قدرها ٥٠ إلف ب/ي موزعة على كل من مصفى الدورة ،مصفى البصرة ، والمصافي الصغيرة و إضافة ٣ وحدات أزمرة بطاقة كلية قدرها ٤٠ ألف ب/ي موزعة في مراكز التصفية الكبرى القائمة و ذلك لإنتاج الكازولين الخالي من الرصاص و٦ وحدات لهدرجة زيت الغاز بطاقة كلية قدرها ١٠٠ ألف ب/ي موزعة على جميع المصافي من ضمنها المصافي الصغيرة بهدف أنتاج زيت غاز ذو محتوى كبريتي لا يتجاوز عشرة جزء بالمليون.

٤- أنشاء وحدات تحويلية "لوحدات التكسير بالعامل المساعد (FCC)"في المصافي الكبيرة وذلك لزيادة استثمار البرميل الواحد من النفط الخام واستيعاب الفائض من زيت الوقود في تلك المصافي .

ثالثاً: الطاقة التصديرية للعراق:

كان العراق في الظروف المثالية ومن خلال خطوط الانابيب الممتدة في عبرتركيا وسوريا والسعودية – المتوقفة حاليا-فضلا عن طريق الخليج، يستطيع نقل وتحميل ما يزيد على ٦ مليون برميل يوميا (٢.٨ منها عن طريق الخليج ،١.٦٥ عن طريق السعودية ، ١.٦ عن طريق تركيا ، وحوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا عن طريق الأردن وسوريا) .حيث تم ربط مواقع الانتاج والاستهلاك المحلي والتصدير بشبكات من خطوط والمستودعات لنقل وخزن النفط الخام والغاز تربط شمال العراق بجنوبه وبموانئ البصرة وجيهان وينبع السعودي . الا ان هذه الشبكة من خطوط النقل قد تأثرت بعوامل عديدة منها [١٠]:

١- العمليات الحربية المباشرة ، ما تبب في تدمير المستودعات الخزنية في الفاو وجزء من المستودعات في الطوبة والزبير وبزركان وغيرها.عليه اصبحت الطاقة الخزنية في الجنوب لاتسمح باستمرار الانتاج بالطاقات الاعتيادية ،الا لفترلات قصيرة وفي حالة توقف التصدير يتطلب وقف الانتاج وغلق الابار والاكتفاء بانتاج ما يلبي الحاجة المحلية فقط.وهذا مثل خسارة كبيرة في استثمار الثروة النفطية في ظرف البلد في حاجة ماسة لتطوير انتاجه والحصول على عوائد تسثمر في اعادة اعمار العراق.

٢- تأثر عملية النقل نتيجة تاكل الانابيب الناقلة ،حيث ان معظم هذه الانانبيب قد تجاوزت عمرها التشغيلي.كما هذه الانانبيب تتعرض بشكل مستمر الى العمليات التخريبية.

وتشمل منظومة النقل ، خطوط الانابيب البالغ طولها ٤٣٥٠ ميلاً ،تنقل النفط العراقي الى موانئ في كل من سوريا ونركيا والسعودية. ويعد خط أنابيب كركوك – جيهان (التركي) المزدوج هو أكبر خط لتصدير النفط لدى العراق، إذ يبلغ قطره ٤٠ انجا وطاقته التشغيلية الكاملة ١.١ مليون برميل يوميا ، أما الخط الثاني الذي يوازي الاول فيبلغ قطره ٤٦ انجا ويمتلك طاقة قصوى تبلغ ٥٠٠ ألف برميل يوميا ، وكان قد صمم لنقل صادرات نفط البصرة. ومن المؤسف ان خط انابيب كركوك – جيهان ظل هدفا رئيسيا لاعمال التخريب منذ حزيران ٢٠٠٣ ، وأن طاقته اصبحت لا تتعدى ٦٠٠ ألف برميل يوميا ، ولا يزال يحتاج الى مزيد من الاصلاح[١١] .

وبين عام ٢٠٠١وآذار٢٠٠٣ ، استخدم العراق وسوريا خط انابيب النفط ذا القطر ٣٢ انجا الممتد الى بانياس ،والذي أنشأ قبل أكثر من خمسين عاما، وهو يربط بين حقول نفط كركوك الشمالية وميناء بانياس السوري ويصل الى طرابلس في لبنان. تم نقل من خلال هذا الانبوب نحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا من النفط العراقي القادم معظمه من جنوب العراق الى مصافي سورية في حمص وبانياس . وقد توقف تدفق النفط في هذا الخط بعد حرب ٢٠٠٣ ، وفي آذار ٢٠٠٤ أعلنت مؤسسة داو جونز أن خط الانابيب العراقي السوري جاهز للاستخدام لنقل ٢٥٠ ألف برميل يوميا.

وفي عقد الثمانينات أنشأ العراق خط انابيب آخر يمر عبر المملكة العربية السعودية وينتهي الى البحر الأحمر في ميناء سعودي يقع مباشرة شمال ينبع وبطاقة نقل قدرها ١.٦٥ مليون برميل يوميا، غير أنه أغلق عقب اجتياح العراق للكويت في آب ١٩٩٠ . وفي حزيران ٢٠٠١ سيطرت المملكة العربية السعودية على ذلك الخط، رغم احتجاجات العراق . وأعلن ثامر الغضبان ، وزير النفط الاسبق، في حزيران من ٢٠٠٣ عن أمله في تمكن العراق من استخدام الخط ثانية ، لكن السعوديين صرحوا بأنهم غير مستعدين لذلك ، بعد أن قاموا بتحويل الخط واستخدامه في نقل الغاز الطبيعي الى مدينة ينبع الصناعية لاستخدامه في الاغراض الداخلية.

ولغرض بلوغ أمكانيات التصدير للحدود القصوى والسماح بنقل شحنات النفط الى الشمال أو الى الجنوب أنشأ العراق في عام ١٩٧٥ (خط انابيب ستراتيجي)، ينقل النفط بالاتجاهين وبسعة ١.٤ مليون برميل يوميا. ويتكون خط الانابيب هذا من خطين متوازيين سعة كل منها ٧٠٠ ألف برميل يوميا وتساعد منظومة الشمال – الجنوب هذه على تصدير خام كركوك الشمالي عن طريق الخليج العربي ، وتسمح كذلك بشحن خامات الرميلة عبر تركيا. وفي أثناء حرب الخليج ١٩٩١ تعرض هذا الخط الستراتيجي الى العطب في منطقة حديثة بعد تدمير محطة الضخ K-3 إضافة الى تدمير أربع محطات ضخ في الجنوب .

ولابد من الاشارة الى وجود خط آخر قديم هو خط انابيب الموصل - حيفا الذي تم انشاؤه في الثلاثينات من القرن الماضي وطاقته القصوى تصل الى ١٠٠ ألف برميل يومياً، الا أنه ظل مغلقا منذ انشاء ما يعرف بدولة (اسرائيل) في

عام ١٩٤٨ ،الا أن القسم العراقي مهمل منه أما القسم الاردني فقد بيع كحديد خردة وأعلن الاردن أن الخط هذا لم يعد موجوداً [١٢].

لكن القدرات الحالية للعراق في تصدير نفطه ، قد تراجعت كثيرا، بسبب ما تعرضت له منشآت تصدير النفط من خطوط أنابيب وموانئ ومحطات ضخ وغيرها الى أضرار جسيمة بسبب الحروب الثلاث التي خاضها العراق في عقدين ونيف من الزمن .وتقدر الطاقة التصديرية الحالية بنحو ٢.٥ مليون برميل يوميا (٢ مليون برميل عن طريق الخليج العربي، و٣.٠-٠.٥ مليون عن طريق تركيا).الا ان هذا الرقم لم يتم الوصول اليه ،حيث تشير بيانات الجدول (٤) الى الكميات المصدرة عام ٢٠١٠ التي تتراح بين ١,٧٥-٢,١مليون برميل يوميا. ويصدر النفط العراقي الى اسيا واوربا وامريكا،حيث وابتداءاً من أواخرعام ٢٠٠٤ كان نحو ٤٠% من نفط العراق يصدر الى آسيا، وأكثر من ٣٠%الى أمريكا الشمالية و٢٥% الى أوربا

ويصدر العراق نسبة مهمة من نفطه عبر ثلاث محطات أو موانئ في مياهه الاقليمية لتحميل النفط هي : ميناء البصرة (البكر سابقاً) ، وميناء خور العمية ، وميناء خور الزبير الذي يتعامل بمقادير صغيرة من النفط ، إضافة الى سوائل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسيل. ويعد ميناء البصرة الأكبرالموانئ ،ويتكون من أربعة مراسي ذات سعة ٤٠٠ ألف برميل باليوم. وقد صدر هذا الميناء نهاية عام ٢٠٠٤ ما مقداره ١.٦ مليون برميل يوميا من أصل طاقة التحميل المقررة أصلا لهذا الميناء والبالغة ٢ مليون برميل يوميا. وفي بداية آذار ٢٠٠٤ تم اعادة فتح خور العمية أمام تصدير النفط بطاقة ابتدائية بلغت ٣٠٠ ــ ٤٠٠ ألف برميل يوميا بعد الاصلاح الكامل له .

كما كان العراق يمتلك اسطول بحري لنقل النفط الخام يتكون من ٢٤ ناقلة نفط بطاقة نقل تقدر باكثر من ١.٥مليون برميل يوميا.واليوم لا يوجد من هذا الاسطول شئ يذكر، حيث تم تدمير ٦ نافلات عملاقة اثناء حرب الخليج الاولى واحتجاز الكويت ٥ ناقلات ،كماحتجزت ٧ ناقلات اخرى في موانئ اليمن وليبيا واليونان بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق. وقد بيعت بالمزاد العلني لتسديد رسوم ارسائها في تلك الموانئ .وباع العراق ٣ ناقلات خردة بعد ان تم نهب معدادتها وموجوداتها بعد عام ٢٠٠٣[١٣].

جدول (٤) قيمة وكمية النفط المنجة في العراق لثلاث فصول من سنة ٢٠١٠

الشهر	الكمية المنتجة من نفط الجنوب	الكمية المنتجة من نفط كركوك	مجموع الكمية مليون برميل	معدل سعر البرميل الواحد $ U.S	مجموع العوائد المتحققة مليون دولار
كانون الثاني	٤٥	١٤.٧	٥٩.٧	٧٣.٩٧	٤٤١٦
شباط	٤٥.٢	١٢.٧	٥٧.٩	٧٣.٠٤	٤٢٢٩
اذار	٤٤	١٣.١	٥٧.١	٧٦.٢	٤٣٥١
نيسان	٤٢.٧	١٠.٣	٥٣	٧٩.٦٦	٤٢٢٢
ايار	٤٥.١	١٣.٦	٥٨.٧	٧٣.٨٥	٤٣٣٥
حزيران	٤٣.٢	١١.٥	٥٤.٧	٧١.١	٣٨٨٩
تموز	٤٤.٤	١١.٩	٥٦.٣	٧١.٢١	٤٠٠٩
اب	٤٤.٩	١٠.٥	٥٥.٤	٧١.٤٣	٣٩٥٧
ايلول	٤٥.٢	١٥.٤	٦٠.٦	٧٣.٠٧	٤٤٢٨

المصدر: وزارة النفط ،تقرير عن الانتاج غير منشورة.

المبحث الثالث:جولات التراخيص ومستقبل الصناعة النفطية

أولا: الحقول التي شملتها جولتي التراخيص

نتيجة لتراجع البنى التحتيته للقطاع النفطي ، المتمثلة بمنظومات الانتاج والنقل والتصدير،وعدم قدرة العراق على توفير الامكانات المالية والفنية لاسيما الملاكات المؤهلة التي تسربت بسبب الظروف الى خارج العراق او للعمل في قطاعات اخرى. كان ذلك مبرر الى اللجوء الى الاستعانة بالشركات الاجنبية لتطوير القدرات الانتاجية للحقول النفطية القائمة التي تراجعت قدراتها الانتاجيية كثيرا.وطرحت الحكومة العراقية طريقة التعامل بالتراخيص النفطية التي وصفها مسئولي وزارة النفط بكونها عقود خدمة .وتبين الخارطة موقع الحقول النفطية التي طرحتها وزارة النفط لتطويرها عبر جولتي التراخيص الاولى والثانية.

خارطة تبين مواقع الحقول النفطية في العراق التي طرحت للاستثمار في جولتي التراخيص

الاولى والثانية

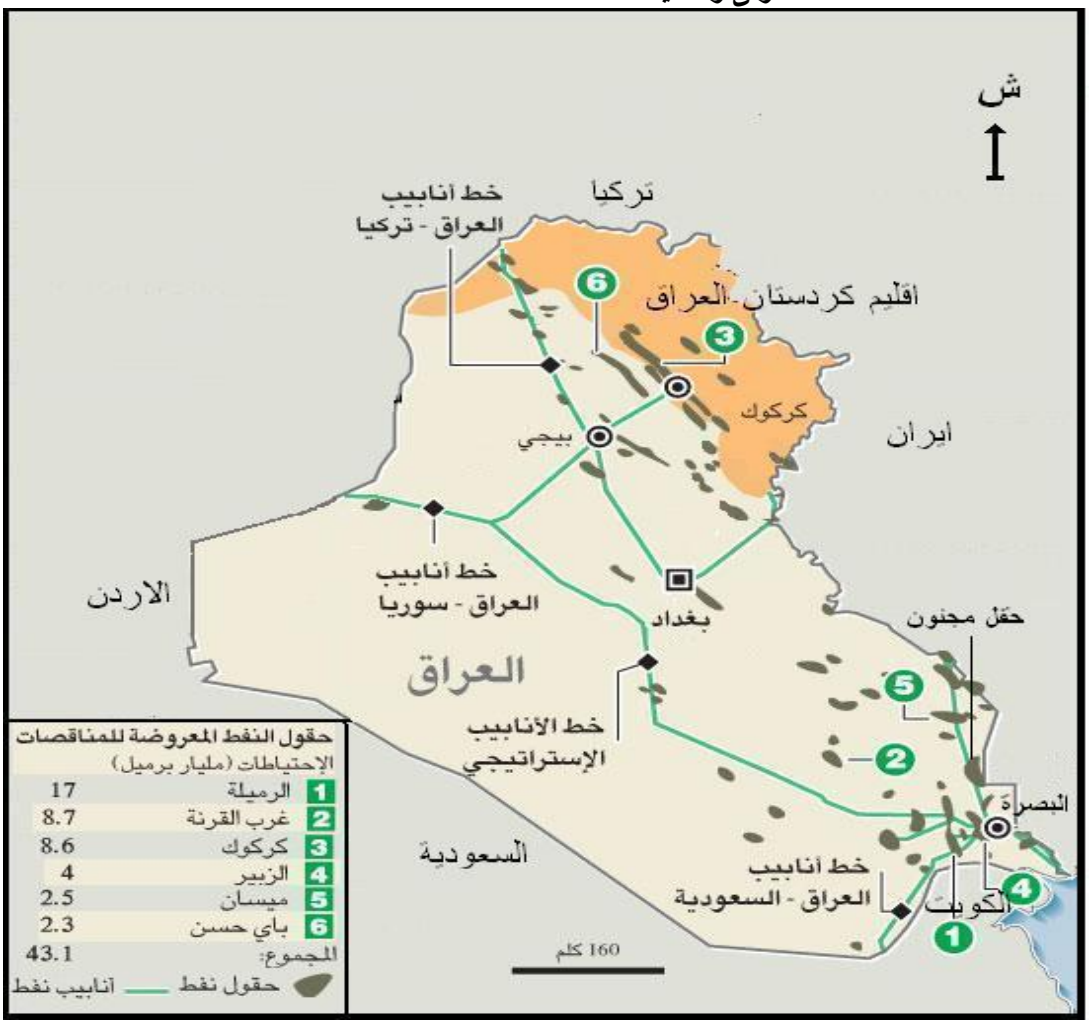

المصدر

www.aawsat.com/details.asp,section4&issueno11173&article,525681&feature

في جولة التراخيص الاولى طرحت وزارة النفط العراقية مجموعة عقود لتطويرستة حقول نفطية بمشاركة ٣٢ شركة عالمية تمثل ١٨ بلدا في مزاد علني. وتعد هذه الحقول من الحقول الكبيرة فالاحتياطي النفطي المثبت لها يقدر بأكثر من ٥٠% من الاحتياطي النفطي العراقي، وتنتج أكثر من ٨٥% من نفط العراق الذي يصدرحاليا. إلا أن الشركات بدت مترددة في التقدم بعروض لاعتبارات تتعلق بعضها بالشروط العراقية ،خاصة في ما يتعلق بالحصص ويتعلق الآخر باعتبارات أمنية رغم تطمينات قدمتها الحكومة. ويرى البعض إن الشركات الأجنبية ربما غير راغبة في إلزام نفسها باستثمارات ضخمة لحين الاطمئنان على الوضع الأمني بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق[١٤].

وقبل ائتلاف بقيادة شركة «بي.بي» البريطانية ويضم شركة البترول الوطنية الصينية «سي.ان.بي.سي» عقدا لتطوير حقل نفط الرميلة الجنوبي أكبر حقول النفط في العراق الذي يقدر حجم الاحتياطيات فيه بنحو ١٧ مليار برميل. ورفض تحالف آخر تقوده «اكسون موبيل» وتشارك فيه «بتروناس» الماليزية كان قد تقدم بعرض لتطوير نفس الحقل الحد الأقصى لرسم الخدمة على برميل النفط الذي اقترحته وزارة النفط ليمنح تحالف بي.بي فرصة الفوز به. وقبل تحالف «بي.بي/ سي.ان.بي.سي» رسما يبلغ دولارين عن كل برميل نفط إضافي يتم إنتاجه مقارنة مع رسم يبلغ ٣.٩٩ دولار في عرضهما الأول. ولم يجد حقلان للنفط وثالث للغاز من يستثمرها بسبب العوائد المالية الضئيلة التي رصدتها وزارة النفط العراقية. وقد رفض ائتلاف الشركة الصينية «سي إن أو سي» وشركة «سينوبيك إنترناشول» استثمار حقل ميسان (جنوب) الذي تبلغ قدرته الإنتاجية ١٠٠ ألف برميل يوميا وتقدر احتياطاته بـ٦.٢ مليار برميل. وأرادت هاتان الشركتان أن تكون عائداتهما من الإنتاج ٤.٢٥ دولار أميركي للبرميل، في حين عرضت الحكومة العراقية عليهما ٣.٢ دولار. وبالنسبة لحقل باي حسن قرب مدينة كركوك النفطية الذي تصل قدرته الإنتاجية إلى ١٤٧ ألف برميل يوميا فقد طلبت الشركة

الأميركية «كونوكوفيليبس» عائدات بقيمة ٧٠.٢٦ دولار للبرميل مقابل أربع دولارات عرضتها الحكومة العراقية.وتقدر الطاقة التطويرية للحقول التي شملتها الجولة الاولى باضافة ٦.٣٧٣ مليون برميل يوميا.

اما جولة التراخيص الثانية فقد شملت استثمار وتطوير سبعة حقول من مجموع عشرة حقول مطروحة للاستثمار.وهي حقول مجنون والحلفاية والقيارة اضافة الى غرب القرنة والغراف وبدرة ونجمة.قيما لم تتقدم اي شركة للاستثمار في حقول شرق بغداد وديالى والفرات الاوسط.وقد شاركت في عملية المزاد نحو ٤٥ شركة من ٢٣ بلد تسعى للحصول على فرصة استثمار في النفط العراقي .ومن المتوقع ان ترفع العقود الفائزة بتطوير الحقول النفطية في جولة التراخيص الثامية بنحو ٤.٧٦٥ مليون برميل يوميا لتصل الطاقة الانتاجية للعراق الى نحو ١٢ مليون برميل خلال العقدين القادمين . وكانت العروض المقدمة من قبل الشركات الاجنبية لتطوير الحقول النفطية كما ياتي[١٥]:

١- حقل مجنون : تقدم لاستثمار هذا الحقل ائتلافين هما ائتلاف شل وبتروناس وا وقد فاز الائتلاف الاول بتطوير الحقل ورفع الانتاج فيه الى ١.٨ مليون برميل يوميا.وبسعر خدمة ١.٣٩ دولار للبرميل الواحد.وكما موضح ذلك الجدول (٥)

جدول (٥) يبين الشركات المتنافسة لاستثمار حقل مجنون والفائزه به

اسم الشركة	نسبة المشاركة%	السعر المقدم(دولا/برميل	الطاقة الانتاجية(برميل/يوم)	الفائز بالترخيص
SHELL بتروناس	٦٠ ٤٠	١.٣٩	١.٨٠٠,٠٠٠	فاز بالترخيص
Total CNPC	٥٧ ٤٣	١.٧٥	١,٤٠٥,٠٠٠	

٣- حقل حلفاية :وقد تقدم للاستثمار في هذا الحقل اربعة ائتلافات ،وفاز بالترخيص الائتلاف المكون من (CNPC,Petronas,Total) بسعرخدمة بلغ ١.٤دولارللبرميل الواحد لرفع انتاج الحقل الى ٥٣٥ ألأف برميل يوميا .كما موضح ذلك بالجدول (٦)

جدول(٦) يبين الشركات المتنافسة لتطوير حقل حلفاية

اسم الشركة	نسبة المشاركة%	السعر المقدم دولار/برميل	الطاقةالانتاجية (برميل /يوم)	الفائز بالترخيص
ONGC TPAO Oil India	٥٠ ٣٠ ٢٠	١.٧٦	٥٥٠,٠٠٠	
CNPC Petronas Total	٥٠ ٢٥ ٢٥	١.٤٠	٥٣٥,٠٠٠	فاز بالترخيص
Eni Sonang0l CNOOC Korea Gas Occedental	٣٠ ١٥ ١٥ ٢٠ ٢٠	١٢.٩	٤٠٠,٠٠٠	
Statoil Lukoil	٥٠ ٥٠	١.٥٣	٦٠٠,٠٠٠	

٤- حقل القيارة،وقد فازت باترخيص لتطوير هذا الحقل شركة(Sonangol) بسعر ٥,٠ دولار للبرميل. وبطاقة انتاج نحو١٢٠,٠٠٠ برميل يوميا.

٥- حقل غرب القرنة الثاني، الذي يعد من الحقول العملاقة التي تنافست على استثماره اربعة ائتلافات ، كان الفوزمن نصيب ائتلاف (,Lukoilالروسية،Statoil النرويجية) بسعر ١.١٥ للبرميل الواحد، لرفع الطاقات الانتاجية لهذا الحقل الى نحو ١.٨٠٠,٠٠٠برميل يوميا.

جدول(٧) يبين الشركات المتنافسة لاستثمار حقل غرب القرنة والائتلاف الفائز

اسم الشركة	نسبة المشاركة%	السعر المقدم (دولار/برميل)	الطاقة الانتاجي (برميل/يوم)	الفائز بالترخيص OK
Total	١٠٠	١.٧١	١,٤٣٠,٠٠٠	
Petronas Pertamina Petro Vietnam	٦٠ ٢٠ ٢٠	١.٢٥	١,٢٠٠,٠٠٠	
BP CNPC	٥١ ٤٩	١.٦٥	٨٨٨,٠٠٠	
Lukoil Statoil	٨٥ ١٥	١.١٥	١.٨٠٠.٠٠٠	الفائز بالترخص

٦- حقل الغراف بطاقة انتاج ١٥٠ ألف برميل باليوم وقد تقدمت اربعة ائتلافات للتنافس على استثمار الحقل ، كماى موضحة بالجدول (٨) .وقد فاز ائتلاف الذي يظم شركة بتروناس الماليزية بنسبة ٦٠% وشركة جايكس بنسبة ٤٠%، لتطوير انتاج الحقل الى ٢٣٠ ألف برميل/ يوم وبسعر ١.٤٩دولار/برميل.

جدول(٨) يبين الشركات المتنافسة لتطوير حقل الغراف

اسم الشركة	نسبة المشاركة%	السعر المقدم (دولار/برميل)	الانتاج المطور برميل/يوم	الفائز بالترخيص
TPAO ONGC	٦٠ ٤٠	٢.٧٦	٢٠٠,٠٠٠	
Kazmunal KOGAS Edison	٤٥ ٤٥ ١٠	٢.٥٥	١٨٥,٠٠٠	
Petronas JAPEX	٦٠ ٤٠	١.٤٩	٢٣٠,٠٠٠	فائز بالترخيص OK
Pertamina	١٠٠	٧.٥	١٥٠,٠٠٠	

٧- حقل بدرة بطاقة انتاج تقدر ٨٠ ألف برميل، وقد تقدم ائتلاف يتكون من اربعة شركات نفطية عالمية(Gaspromو TPAO التركية،وشركة KOGAS الكورية وشركة Petronas الماليزية) لتطويرانتاجه الى ١٧٠,٠٠٠ برميل باليوم وبسعر ٥.٥ دولار/برميل وكمتا موضح بالجدول(٩) الاتي:

جدول(٩) يبين الشركات الفائزة بتطوير حقل بدرة

اسم الشركة	نسبة المشاركة%	السعر المقدم (دولار/برميل)	الانتاج المطور (برميل/يوم)	الفائز بالترخيص
Gasprom TPAO KOGAS Petronas	٤٠ ١٠ ٣٠ ٢٠	٥.٥	١٧٠,٠٠٠	الفائز بالترخيص OK

٨- حقل نجمة.وقد فازت شركة (سنونكول Sonangol) بالترخيص لتطوير الحقل بطاقة انتاجية ١١٠ألف برميل باليوم،بسعر٦ دولار/برميل.وهي الشركة الوحيدة التي تقدمت لتطوير الحقل المذكور.

أما الحقول الاخرى وهي شرق بغداد ووسط الفرات لم يتقدم احد للاستثمار فيها.

ثانيا: دور التراخيص في مستقبل تنمية الصناعة النفطية بالعراق

لقد تباينت الآراء بشان جولات التراخيص فهناك من عدها بداية صحيحة لتطوير الصناعة النفطية بالعراق ، وهناك من عدها ارتهان لثروة العراق النفطية للشركات الاجنبية . لكن يبقى لهذا النوع من الاستثمار مجموعة من المزايا، وعليه مجموعة من السلبيات، فاهم المزايا يمكن توضيحها بالاتي:-

١- تعد التراخيص الية افضل من ما تضمنته مسودة قانون النفط والغاز ، التي لم تقر من قبل البرمان العراقي، بخصوص عقود المشاركة في الإنتاج. باعتبار إن هذه الجولات اعتمدت عقود خدمة ، تتقاضى بموجبها الشركات الفائزة بالعقود رسوم أنتاج محددة عن كل برميل نفط يتم أنتاجه.

٢- أثبتت تجارب العراق السابقة خاصة في عقد السبعينات نجاح هذه التجربة إذ طورت شركات برازيلية الاحتياطي العراقي وقفزت بمعدلاته قفزات مهمة من خلال عقود الخدمة.

٣- نظرا لانقطاع العراق مدة طويلة تزيد على العقدين عن التطورات التكنولوجية في مجال النفط، لذا يصعب تعامل الكوادر العراقية مع التطورات المتسارعة في هذا المجال،وبالتالي لا تستطيع الكوادر العراقية رغم كفاءتها النهوض بقطاع النفط والغاز بمعزل عن الشركات الأجنبية. إذ عملية النهوض بالصناعة النفطية يتطلب تكنولوجيا متقدمة ورؤوس أموال طائلة .

٤- إن اشراك شركات متعدية الجنسية، لها ثقلها في مجال الاستثمارات النفطية،في العراق لاستثمار حقول نفطية قريبة من الحقول المشتركة مع دول الجوار كإيران والكويت، التي للعراق مشاكل حدودية معها يعد ذا بعد ستراتيجي على الصعيد السياسي والاقتصادي. وقد تكون سببا لمنع التجاوزات على الحقول النفطية من قبل تلك الدول.

٥- جعل العراق قوة اقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك بجعل طاقاته الإنتاجية تتجاوز الطاقات الانتاجية لدول المنطقة كالسعودية وايران. واخذ مكانة الصدارة بين الدول المصدرة للنفط.

وبالرغم من هذه المميزات المهمة ، إلا إن هناك رأي اخر لكثير من المراقبين والمتابعين الذي يجد ان هناك سلبيات لعملية التراخيص لا يمكن تجاوزها، ولابد من وضع معالجات مناسبة لها، ومن ابرز هذه السلبيات ما يأتي[١٦]:-

١- شملت جولات التراخيص أهم واكبر الحقول النفطية المنتجة منذ الثلاثينات، فالحقول التسعة المعروضة في جولة التراخيص الأولى يبلغ مجموع الاحتياطي النفطي المثبت لها أكثر من ٥٠% من احتياطي العراق. ويشكل انتاجها الحالي أكثر من ٨٥% من اجمالي الانتاج النفطي للعراق . وهذه الحقول معروفة بشكل جيد من قبل كوادر النفط العراقية وقادرة على أدارتها وتطويرها. وكان بالامكان ان تعرض حقول اخرى تراجع انتاجها من اجل تطوبرها.

٢- يرى البعض ان عقود التراخيص مع الشركات الأجنبية جاءت بمعزل عن بعض القوانيين المنظمة لاستثمار الثروة النفطية كقانون حماية الثروة الهيدروكاربونيه رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥ وقانون ٩٧ لسنة ١٩٦٧ وقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٧.

٣- لم تخضع عقود التراخيص الى مصادقة البرلمان، التي يرى البعض ان قانونيتها لم تكتمل دون مصادقة البرلمان العراقي عليها.

٤- إن هذه العقود تبدأ بزيادة الإنتاج بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد مع الشركات الأجنبية وبنسبة ١٠% فقط سنويا، بينما يستطيع الكادر النفطي الوطني بزيادة الإنتاج بشكل اسرع لو تهيأة له الظروف القنية والادارية.وقد تمكن الكادر الوطني من زيادة الانتاج لاكثرمن مائة وخمسون ألف برميل يومياً من النفط الخام ونحو مئة مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي خلال فترة وجيزة من عام ٢٠٠٩.

٥- إن الشركات الأجنبية المرخصة لتطوير الحقول ستتحكم هذه الشركات بسياسات الانتاج والتسويق لتلك الحقول ولمدد طويلة لاتقل عن عشرين عاما قابلة للزيادة ،في حين لا يحق للجانب العراقي التأثير على تلك السياسات .

٦- إن هذه العقود اسمها عقود خدمة، ولكن يرى البعض في جوهرها هي عقود مشاركة لأنها تشارك في أدارة الإنتاج وملكية الإنتاج وتتحكم في معدلات الإنتاج ولها الحق ألحصري في استثمار المكامن المستقبلية من الحقل .

٧- إن إبقاء هذه الحقول تحت السيطرة الوطنية للعراق يمثل أحد ركائز الأساسية للأمن الوطني والاقتصادي.

٨- إن الشركات النفطية الأجنبية سوف لن تستطيع إن تبقى في العراق أو إن تدير الإنتاج إذا ما حصل أي ظرف طارئ في المنطقة وسوف يخسر عندها العراق ما يترتب على ذلك تعاقدياً.

الخلاصة والنتائج:

لقد مرت الصناعة النفطية في العراق بحقب مختلفة تأثرت بظروف العراق السياسية والاجتماعية،بدأ من هيمنة الشركات الغربية على الصناعة النفطية في العشرينيات من القرن الماضي ،مرورا بمراحل الشد والجذب في العلاقة بين العراق وتلك الشركات، التي انتهت بتأميم معظم حصص الشركات الغربية بداية السبعينات ،والعقوبات الاقتصادية التي فرضها المجتمع على العراق عام ١٩٩١.وانتهاءا بالاحتلال الامريكي للعراق عام٢٠٠٣. الامر ترك اثار وتداعيات سلبية على امكانيات تطوير الصناعة النفطية في العراق. وانعكست تلك الاثار على الامكانيات الانتاجية والتسويقية . ما ادى الى الاتي:

- تذبذب وتراجع القدرات الانتاجية من نحو ٣,٧ مليون برميل وصل اليها الانتاج عام ١٩٧٩ الى أقل من معدل ٦٠٠ألف برميل عام ١٩٩٦ نتيجة فرض العقوبات ثم ارتفع الى معدل انتاج الى ٢,٥ مليون برميل خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٠ للسماح بالتصدير وفق برنامج النفط مقابل الغذاء.ثم تراجع الانتاج الى معدلات ٢،١٥٠ مليون برميل خلال المدة ٢٠٠٨/٢٠٠٥ .
- هذا التذبذب في الانتاج انعكس على العوائد المالية المتحققة من صادرات النفط التي في معظمها كان يخصص للانفاق العسكري والاستهلاكي .مما افقد القدرة على تخصيص مبالغ لتطوير البنى التحتية للقطاع النفطي.
- ادت الظروف التي مرت بها الصناعة النفطية ،حالها حال بقية القطاعات الصناعية في العراق ،الى تقادم معدات ومستلزمات الصناعة النفطية مما افقد القدرة على تطوير هذه الصناعة وزيادة الانتاج الى معدلات تتناسب والاحتياطي الذي يملكه العراق من النفط .وقد قدرت المبالغ المطلوبة لاعادة الصناعة النقطية الى قدراتها الانتاجية التي تتناسب واحتياطات الحقول المنتجة الى ١٠٠مليار دولار.
- ان عدم توفر الامكانيات لزيادة الانتاج من النفط قد انعكس على امكانيات اعادة بناء العراق بعد انهكته الحروب وتداعياتها على البنى التحتية للمجتمع العراقي .حيث كانت معظم العوائد المتحققة تخصص على الانفاق التشغيلي للحكومة العرافية.
- هناك نحو٨٠ حقلا من الحقول النفطية المكتشفة في العراق لم يستثمر منها سوى ١٧ حقلا نتيجة لعدم توفر الامكانيات المالية والفنية لتطوير بقية الحقول.
- من اجل اعادة تأهيل وتطوير الصناعة النفطية في العراق لجأت الحكومة الى التراخيص الممنوحة لبعض الشركات العالمية لتطوير الحقول النفطية مقابل رسم محدد على كل برميل منتج تقوم به الشركة الممنوح لها الترخيص ،عبر جولتبي تراخيص شملت ستة حقول في الجولة الاولى وسبعة حقول في الجولة الثانية.
- بموجب هذه العقود يتوقع ان يصل الانتاج اليومي من النفط الخام ١٢مليون برميل بحلول عام ٢٠١٦.
- ان زيادة الانتاج بهذه المقادير الكبيرة تحتاج الى قاعدة منظومات النقل والتسويق ،وهذه غير متاحة حاليا مما يتطلب وضع خطط لتطوير وتأهيل خطوط النقل وموانئ التصدير.
- ستؤدي زيادة الانتاج الى زيادات كبيرة في العوائد المالية المتحققة عن الصادرات النفطية ،بما يصل الى أكثر من ٣٠٠ مليار دولا ر،وبمعدل سعر ٧٥دولار للبرميل. ان هذه العوائد المالية الكبيرة ستكون خارج قدرة الاقتصاد العراقي على استثمارها مالم يهيأ لاعداد ستراتجيات وبرامج تنموية تتناسب وتلك الموارد .

التوصيات:

بما ان العراق قد اختار هذا الخيار لتطوير قطاعه النفطي ،بغض النظر عن الانتقادات الموجه لهذه التراخيص . واصبحت العقود ملزمة لابد من تنفيذها، ،عليه سيتم التركيز في التوصيات على كيفية الاستفادة القصوى من هذه التراخيص في تطوير الصناعة النفطية وكما يأتي:

١- اعداد الدراسات الفنية وتهيأة الخطط لتطوير وتأهيل خطوط النقل المارة عبر تركيا ،سوريا والخليج العربي لكي تمكن من مواكبة الزيادات المتحققة في الانتاج .
٢- كان على الحكومة الاستفادة من القدرات الوطنية في تطوير الحقول باشركها مع الشركات الاجنبية ،لتطوير الملاكات الوطنية من خلال نقل الخبرات والتكنولجية الجديدة للصناعة النفطية الوطنية.
٣- السعي لاكتشاف وتطوير حقول جديدة بطرح تراخيص اخرى بشروط تشرك الكادر الوطني فيها،لاسيما هناكالعديد من الحقول لم يتم الانتاج منها وتحتاج الى تكنولوجيا وقدرات فنية لذلك.
٤- السعي لاعادة بناء اسطول نقل النفط العراقي من خلال شراء تأهيل ناقلات النفط التي كان يملكها العراق أوشراء ناقلات جديدة تتناسب مع الطاقات الانتاجية المتوقعة.
٥- وضع ستراتجية وطنية لاستثمار العوائد المتحققة في بناء البنى االتحتية لاسيما في مجالات الطاقة الكهربائية والطرق والنقل والخدمات بما ينمي ويطور حياة المواطن العراقي ويعوضه عن سنوات الحرمان .والا ستذهب هذه العوائد دون استفادة منها في الداخل بقدر ما تتحول الى الخارج لسد النفقات الاستهلاكية اواستثمارها في دول الجوار كما يحدث الان.

الهوامش والمصادر

١) د.فيروخ ديمرمن ،نفط العراق ،البدايات المعقدة وتصارع الدول الكبرى،ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار الجزء الاول ، مجموعة مقالات مترجمة –مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ٢٠٠٥ص.٦
٢) المصدر اعلاه، ص.٨
٣) د. فيروخ ديمرمن، نفط العراق، البدايات المعقدة ، الجزء الثاني،ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار،مجموعة مقالات مترجمة ،نفط العراق، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ٢٠٠٥ص.٢٠
٤) المصدر اعلاه ص.٢٦
٥) ادارة معلومات الطاقة الامريكية ،نفط العراق-الانتاج ، التصدير ،الاستهلاك المحلي،ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار،مجموعة تقارير مترجمة،نفط العراق، مركز دراسات وبحوث الوطم العربي ٢٠٠٥ص٦٠.
٦)د. عمرو هشام، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد٢٤أيلول٢٠٠٨ص٣٩.
٧) المصدر اعلاه ص٤١.
٨) المصدر اعلاه ص.٤٣
٩) الورقة القطرية لجمهورية العراق، مؤتمرالطاقة العربي الثامن، ، عمان، ايار ٢٠٠٦، ص٢٤.
١٠) د.كريم عبد الحسن علوان، صناعة النفطفي جنوب العراق ،التحديات وافاق النهوض،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول لرابطة حملة الشهادات العليا في العراق ،البصرة نتموز٢٠٠٧ص .٨
١١) د.عمرو هشام، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية،مصدر سابق ص٤٤.
١٢) عبد الحافظ عبد الجبار، نفط العراق،سلسلة دراسات مترجمة،مركز دراسات وبحوث الوطن العربي،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥ ص.٦٧
١٣) د.كريم عبد الحسن علوان، صناعة النفطفي جنوب العراق ،التحديات وافاق النهوض، مصدر سابق ص.٦
١٤) د. مثنى مشعان، الاهمية الاستراتجية لنفط العراق في منظور قوى الاستهلاك الدولي ،بخث غير منشور،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،٢٠٠٩ص.١٢
١٥) مهند الشيخلي،جولات تراخيص النفط العراقية، ماذاسيترتب عنها تقرير منشور على الشبكة المعلوماتية (الانترنيت) موفع اصوات العراق .
١٦) د. مثنى مشعان، الاهمية الاستراتجية لنفط العراق في منظور قوى الاستهلاك الدولي ،مصدر سابق ص١٦.